الفصل الخامس

obeikandl.com

الفصل الخامس

تصور مقترح لتعميم رياض الأطفال بجمهورية مصر العربية

أولا : ملامح التصور المقترح لتعميم رياض الأطفال من الجانب الكمى .

أ – تحديد المعالم الرئيسية للخطة الزمنية المقترحة لتعميم رياض الأطفال .

ب – الخطة الزمنية لاستيعاب الأطفال بدور رياض الأطفال .

ثانيا : ملامح التصور المقترح لتعميم رياض الأطفال من الجانب الكيفى .

من حيث التبعية والإشراف .

من حيث الأهداف والبرامج .

من حيث إعداد معلمة الروضة وتدريبها .

من حيث الإمكانات المادية .

من حيث التمويل .

من حيث توفير فرص الالتحاق بالروضة لجميع الأطفال .

من حيث بدائل التعميم .

من حيث مراحل تعميم رياض الأطفال .

openkandil.com

الفصل الخامس

تصور مقترح لتعميم رياض الأطفال بجمهورية مصر العربية

يعتبر هذا الفصل خلاصة تطبيقية لما تم تفصيله فى الصفحات السابقة حيث يتناول بالتفصيل محاولة تقديم مقترح للتخطيط لتعميم رياض الأطفال فى مصر استنادا إلى الأسس المتعارف عليها ، وأهم التطورات والاتجاهات والتجارب المحلية والعالمية فى هذا المجال . ومن ثم فهو يتضمن تصورا لبعض المقترحات والبدائل التى يمكن تبنى بعضها والاستفادة منها طبقا لظروف المجتمع المصرى ، وما يتوافر لدية من إمكانات مطلوبة للتطبيق .

وفيما يلى ملامح هذا التصور المقترح لتعميم رياض الأطفال بجانبية الكمى والكيفى كما يجرى تصوره فى هذه الدراسة .

أولا : ملامح التصور المقترح لتعميم رياض الأطفال من الجانب الكمى [١] .

يتضمن التصور المقترح لتعميم الرياض من جانبه الكمى ، وضع خطة زمنية لعشر سنوات قادمة ، بهدف توفير فرص الالتحاق برياض الأطفال لجميع الأطفال فى الفئة العمرية المستهدفة فى مختلف أنحاء الجمهورية وفى موعد غايته عام ٢٠٠٥ ، مع تحديد معدلات الاستيعاب المتوقعة فى هذه الفترة ، وما تحتاجه هذه الأعداد المتزايدة من زيادة فى عدد المقاعد الدراسية ، والفصول والمعلمين والمشرفين والوكلاء والمديرين ، وفيما يلى ملامح هذه الخطة الزمنية المقترحة .

أ - تحديد المعالم الرئيسية للخطة الزمنية المقترحة لتعميم رياض الأطفال .

تعتمد الخطة المقترحة على عرض الحقائق والمعلومات المتوقع مواجهتها خلال المرحلة المقبلة والتى تتعلق بأعداد الذين ينبغى استيعابهم بمرحلة رياض الأطفال . وقد تركزت الخطة على محورين أساسيين هما :

- أعداد الأطفال وتوقعات نموهم فى المستقبل (فى فئة العمر ٤ - ٦ سنوات) .
- والمدى الذى وصلت إليه الجمهورية حتى عام ١٩٩٥ فى مجال التوسع فى رياض الأطفال

وتحدد الخطة سنه البدء بعام ١٩٩٦/١٩٩٧ وسنه الهدف بعام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ معتمدة فى بياناتها على المعلومات والأرقام التى تم التوصل إليها من الجهات المسئولة عن دور

---

(١) من المراجع الأساسية التى اعتمدت عليها الباحثة فى تعميم هذا التصور المرجع التالى :

- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم الخطة القومية لتعميم التعليم الابتدائى ومحو الأمية فى الوطن العربى (١٩٩٠ ، ٢٠٠٠) ، الجهاز العربى لمحو الأمية وتعليم الكبار ، تونس ، ١٩٩٠ ، ص ص ٦١ : ٨٧ .

الحضانة ورياض الأطفال بمصر وهى وزارتا التربية والتعليم والشئون الاجتماعية – دون أن تتضمن رياض الأطفال التابعة للمعاهد النموذجية الأزهرية – كما تعتمد الخطة أيضا على التقديرات الاسقاطية الخاصة بعدد الأطفال المتوقع فى الفئة العمرية من ٤ – ٦ سنوات وهى سنوات الالتحاق بالروضة – من عام ٢٠٠٥ والتى حصلت عليها الباحثة من الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء .

وعليه تمثل هذه الخطة أحد البدائل التى توضح الوضع المقبل لحاجة السكان فى مصر لرياض الأطفال ، والمتطلبات التعليمية اللازمة لمواجهه الأعداد المتزايدة من الأطفال ، ومستلزمات خطة استيعاب الأطفال بمرحلة رياض الأطفال .

١ – المرامى الرئيسية للخطة : –

تحقيق إسهام التربية فى نهضة مصر وتقدمها وذلك بأن تكون وسيلة فعالة فى تنمية الطفل المصرى وإغناء شخصيته من جميع جوانبها .

– ويترتب على هذا الهدف الرئيسى الأغراض التالية : –

أ – تنمية الثروة البشرية عن طريق تطوير العمل برياض الأطفال ورفع كفاءتها الكمية والنوعية بحيث تصبح بالفعل قوة تسهم فى تنشئة أجيال قادرة على أن تحمل راية المستقبل.

ب – إيصال الخدمة التعليمية إلى اكبر عدد ممكن من الأطفال فى سن الرياض ذكوراً وإناثاً لتحقيق هدف تعميم الرياض بمصر بحلول عام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ .

ومعنى هذا الاتجاه مضاعفة الاهتمام بتعليم ما قبل المدرسة فى المناطق الريفية والمحرومة وكذلك بالنسبة للبنات اعتماداً على مبدأ تكافؤ الفرص أمامهم كافة بلا عقبات فى سبيل الإلتحاق بالرياض والاستفادة من إمكانياتها ، ليكون فى تحقيق هذه المساواة دليل على العمل لإرساء أسس الديموقراطية والتمتع بحقوقها .

٢ – الفئة المستهدفة : –

تسعى الخطة إلى دعم الجهود الحاضرة وذلك ببذل المزيد منها للوفاء بحاجات فئة الأطفال التى لا تزال محرومة من فرص الإعداد والتهيؤ للتعليم المدرسى من خلال الالتحاق بروضة الأطفال . والتى يمكن تحديدها فى الفئة العمرية (من ٤–٦ سنوات) .

٣ – الأهداف الكمية للخطة : –

ترمى هذه الخطة إلى توفير فرص الالتحاق برياض الأطفال لجميع الأطفال فى الفئة العمرية المستهدفة ذكوراً وإناثاً فى مختلف أنحاء الجمهورية بالحضر والريف والبادية وذلك فى موعد غايته ٢٠٠٥ على النحو التالى : –

أ - تعميم رياض الأطفال بصورة أساسية لجميع الأطفال ذكوراً وإناثاً فى فئة العمر ٤-٦ سنوات بصورة تدريجية وعلى مدى ١٠ سنوات قادمة بدءا من عام ٩٦ / ١٩٩٧ م وحتى عام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ وهى سنة بلوغ الهدف .

ب - تقدير الاحتياجات المستقبلية المتوقعة لتعميم الرياض وذلك بناء على تحديد عدد الأطفال الذين ينبغى شمولهم سنويا بالروضة حتى سنة الهدف ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ ، ثم تحديد معدلات الاستيعاب المتوقعة وما تحتاجه هذه الأعداد المتزايدة من الأطفال من زيادة فى عدد المقاعد الدراسية ، وعدد الفصول والمعلمات والمشرفين والمديرين .

٤ - منهجية الخطة : -

تم حساب نسبة المستوعبين من الأطفال وإحتياجاتهم التعليمية خلال سنوات الخطة بإتباع الخطوات التالية : -

أ - إعتبار أن سنة ١٩٩٥ هى سنة الأساس للخطة ، ثم تحديد التنبؤات السكانية للسنوات التالية حتى عام ٢٠٠٥ (سنة الهدف) حسب الفئة العمرية المستهدفة (٤ - ٦ سنوات) .

ب - قسمت مدة تنفيذ الخطة إلى خطط سنوية على مدى ١٠ أعوام ، وفقاً لتوقعات أعداد المستحقين لكل سنة على حدة .

جـ - بعد تحديد السنة المستهدفة ، أنجزت العمليات الإحصائية لحساب الأعداد المتوقع شمولها بالروضة سنوياً وعلى مدى سنوات الخطة العشر ، فى الفئة العمرية المذكورة أعلاه .

د - اعتبار الحد الأدنى للمدة الدراسية المطلوبة بموجب الخطة سنتين بمرحلة رياض الأطفال

هـ - تم تقدير الاحتياجات من المقاعد الدراسية والفصول والمعلمين والمديرين والوكلاء والمشرفين وفق أعداد الأطفال التى ينبغى استيعابها فى نطاق الخطة ، استنادا إلى المعدلات التالية [١] :

- مقعدا لكل طفل .
- ٢٥ طفلا لكل فصل دراسى .
- معلما واحد ومشرفا لكل فصل دراسى .
- مديرا ووكيلا لكل ٤ فصول .
- معلمة أولى لكل ثلاث معلمات .

---

(١) حيث اعتمدت الخطة فى تقديرها للاحتياجات المطلوبة لتعميم الرياض على بعض المعدلات التى تضمنها القرار الوزارى رقم ٨٤ بتاريخ ١٩٩٣/٤/٧ م بشأن تحديد وظائف رياض الأطفال والصادر عن وزارة التربية والتعليم.

obeikandl.com

٥ - مصادر معلومات الخطة .

اعتمدت الخطة على عدد كبير من المراجع فى مد الخطة بالمعلومات والبيانات الإحصائية ، التى اعتمدت عليها الباحثة فى إعداد منهجية الخطة الزمنية[١]:

ب - الخطة الزمنية لاستيعاب الأطفال (عمر ٤ ، ٥ سنوات) بمرحلة الرياض .

تضمنت الخطة تقديرات أعداد المستحقين من الأطفال فى عمر (٥،٤) سنوات ممن سيدخلون الرياض خلال السنوات من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٥ واحتياجاتهم من المقاعد الدراسية والفصول والمعلمين والمشرفين والوكلاء والمديرين .

١ - أعداد الأطفال المستحقين الالتحاق بالرياض :

يوضح الجدول التالى تقديرات عدد الأطفال فى سن ٤ ، ٥ سنوات منذ عام ١٩٩٥ (سنه الأساس) وحتى عام ٢٠٠٥ (سنة بلوغ الهدف) .

جدول رقم (١٢)

تقدير عدد الأطفال فى عمر ٤ ، ٥ سنوات فى الفترة من ١٩٩٥ -٢٠٠٥ بالألف [٢]

	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	الزيادة
٤ سنوات	١٥٧٥	١٥٨٣	١٦١٣	١٦٥٠	١٦٨٦	١٧٢٥	١٧١٧	١٧٦٢	١٧٩٨	١٨٢٥	١٨٤١	٢٦٦
٥ سنوات	١٥٤٧	١٥٦٤	١٥٧٧	١٦١٧	١٦٥٤	١٦٨٧	١٧١٢	١٧٢٧	١٧٦٥	١٧٩٦	١٨١٩	٢٧٢
الإجمالى	٣١٢٢	٣١٤٧	٣١٩٠	٣٢٦٧	٣٣٤٠	٣٤١٢	٣٤٢٩	٣٤٨٩	٣٥٦٣	٣٦٢١	٣٦٦٠	٥٣٨

---

(١) تعتبر المراجع المبينة أدناه من المراجع الرئيسية التى تم الاعتماد عليها :

أ - وزارة التربية والتعليم : بيان إحصائي بدور رياض الأطفال على مستوى الجمهورية عن عام ١٩٩٥/١٩٩٦ ، الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلي .

ب - وزارة الشئون الاجتماعية : بيان إحصائي بدور الحضانة على مستوى الجمهورية عن عام ١٩٩٥ ، الإدارة العامة للأسرة والطفولة .

جـ - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم : الخطة القومية لتعميم التعليم الابتدائى ومحو الأمية فى الوطن العربى (١٩٩٠-٢٠٠٠) ، مرجع سابق .

د - أحمد فتحى سرور : تطوير التعليم فى مصر ، سياسته واستراتيجيته وخطة تنفيذه ، التعليم قبل الجامعى ، وزارة التربية والتعليم ، مطابع روز اليوسف ، ط ٢ ، ١٩٨٩ .

هـ - المركز الإقليمي لتخطيط التربية وإدارتها للبلاد لعربية : دليل التخطيط لتعميم التعليم الابتدائى على مستوى المحافظات فى العراق ، مذكرة (التعريفات - التوجيهات - التعليمات) بيروت ، ١٩٧١ .

و - كما استعانت الباحثة بالتقديرات الإسقاطية الخاصة بعدد الأطفال المتوقع فى الفئة العمرية من ٤ - ٦ سنوات حتى عام ٢٠٠٥ والتى حصلت عليها الباحثة من وحدة التقديرات وإسقاطات السكان بالجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء .

ى - بالإضافة للعديد من المراجع والوثائق التى ذكرت فى أماكن متفرقة بهذه الدراسة ، واستعانت بها الباحثة فى وضع التصور المقترح بجانبيه الكمى والكيفى ، من بين هذه المراجع التى اعتمدت عليها الباحثة فى هذا الصدد:

- المركز القومى للبحوث التربوية بالتعاون مع اليونسكو : حلقة النهوض بالتعليم ما قبل المدرسى فى جمهورية مصر العربية ، مرجع سابق .

(٢) مصدر البيانات : الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء : بيان بتقدير عدد الأطفال فى عمر ٤ ، ٥ سنوات بجمهورية مصر العربية حتى عام ٢٠٠٥ ، وحدة تقديرات وإسقاطات السكان بالجهاز .

نتبين من الجدول السابق رقم (١٢) أن أعداد الأطفال فى تزايد مستمر إذ بلغ مجموع أعداد الأطفال فى سن ٤ ، ٥ سنوات فى مصر عام ١٩٩٥ (٣١٢٢٠٠٠) ومن المتوقع أن يصل هذا العدد عام ٢٠٠٥ إلى (٣٦٦٠٠٠طفلا) بزيادة قدرها (٥٣٨٠٠٠) طفلا.

٢ - الأطفال المستوعبون حسب الخطة :

استناداً إلى عدد الأطفال الذين تم بالفعل استيعابهم فى دور الحضانة ورياض الأطفال للعام ١٩٩٥ (سنة الأساس) تحت إشراف وزارتى التربية والتعليم والشئون الاجتماعية . حيث بلغ عددهم (٥٦٣٤٠٨) طفلا بنسبه ١٨٪ تقريبا من عدد الأطفال فى سن ٥،٤ سنوات ، حيث قدر إجمالي عدد الأطفال (ذكور/اناث) لنفس الشريحة العمرية بـ (٣١٢٢٠٠٠طفلا) لعام ١٩٩٥م [١] . وعليه فعدد الأطفال الذين لم يتم استيعابهم بدور الحضانة ورياض الأطفال وفقا لبيانات نفس العام هو (٢٥٥٨٥٩٢) .

فى حين قدرت الزيادة المتوقعة فى عدد الأطفال بنفس الشريحة من عام ١٩٩٥ (وهى سنه الأساس) إلى عام ٢٠٠٥ (وهى سنه بلوغ الهدف) بحوالى (٥٣٨٠٠٠) طفلا وذلك كما يتضح من بيانات الجدول السابق رقم (١٢) .

يترتب على ذلك أن العدد الإجمالي لعدد الأطفال الذين ينبغى شمولهم أو استيعابهم خلال سنوات الخطة بمؤسسات رياض الأطفال هو (٣٠٩٦٥٩٢) طفلا .

وبناء على البيانات السابقة تم تقدير أعداد المستحقين الذين يتم استيعابهم سنويا وفقا لسنوات الخطة العشر ، انطلاقا من المعادلة الرياضية التالية ر = ن $\sqrt{\frac{ل}{أ}}$

حيث ر = نسبة الزيادة المتوقع استيعابها كل عام .

ن = عدد سنوات الخطة (عشر سنوات) .

ل = عدد الأطفال المقدر فى سنة بلوغ الهدف (عام ٢٠٠٥) .

أ = عدد الأطفال المستوعبين بدور الحضانة ورياض الأطفال فى سنة الأساس ١٩٩٥/١٩٩٦م .

- وبناء على استخدام هذه القاعدة الرياضية تم حساب الأطفال الذين ينبغى استيعابهم سنويا بالروضة ونسبة الاستيعاب المقدرة سنويا حتى بلوغ عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ، والجدول التالى رقم (١٣) يوضح عدد الأطفال المقدر استيعابهم سنويا والنسبة المئوية للاستيعاب ، والزيادة المتوقعة فى كل عام بدءا من عام ٩٦/١٩٩٧-٢٠٠٥/٢٠٠٦ م .

---

(١) انظر الدراسة ، ص ١١١ .

جدول رقم (١٣)

تقدير معدلات الاستيعاب برياض الأطفال

فى جمهورية مصر العربية فى الفترة (من ٩٦/٩٧-٢٠٠٥/٢٠٠٦)

السنة	عدد الأطفال المستوعب سنوياً	عدد الأطفال المقدر فى فئة العمر (٤-٦)	النسبة المئوية	الزيادة السنوية من المستوعبين
١٩٩٥/١٩٩٦ سنة الأساس	٥٦٣٤٠٨	٣١٢٢٠٠٠	١٨٪	-
١٩٩٦/٩٧	٦٧٩٤٧٠	٣١٤٧٠٠٠	٢١,٥٩٪	١١٦٠٦٢
١٩٩٧/٩٨	٨١٩٤٤٠	٣١٩٠٠٠٠	٢٥,٦٨٪	١٣٩٩٧٠
١٩٩٨/٩٩	٩٨٨٢٤٥	٣٢٦٧٠٠٠	٣٠,٢٤٪	١٦٨٨٠٥
١٩٩٩/٢٠٠٠	١١٩١٨٢٣	٣٣٤٠٠٠٠	٣٥,٦٨٪	٢٠٣٥٧٨
٢٠٠٠/٢٠٠١	١٤٣٧٣٣٩	٣٤١٢٠٠٠	٤٢,١٢٪	٢٤٥٥١٦
٢٠٠١/٢٠٠٢	١٧٣٣٤٣٠	٣٤٢٩٠٠٠	٥٠,٥٥٪	٢٩٦٠٩١
٢٠٠٢/٢٠٠٣	٢٠٩٠٥١٧	٣٤٨٩٠٠٠	٥٩,٩١٪	٣٥٧٠٨٧
٢٠٠٣/٢٠٠٤	٢٥٢١١٦٣	٣٥٦٣٠٠٠	٧٠,٧٥٪	٤٣٠٦٤٦
٢٠٠٤/٢٠٠٥	٣٠٤٠٥٢٣	٣٦٢١٠٠٠	٨٣,٩٦٪	٥١٩٣٦٠
٢٠٠٥/٢٠٠٦	٣٦٦٠٠٠٠	٣٦٦٠٠٠٠	١٠٠٪	٦١٩٤٧٧

وبناء على التقديرات السابقة لأعداد الأطفال المستوعبين سنوياً والمتوقع حتى عام ٢٠٠٥ ، يمكن تحديد الاحتياجات اللازمة من الإمكانات المادية والبشرية كما يلى :

٣ - الاحتياجات من المقاعد الدراسية .

إن تقديرات الحاجة من المقاعد الدراسية الإضافية المطلوبة لتطبيق الخطة تنتج من تراكمات الإضافات للأطفال المسجلين فى رياض الأطفال سنوياً .

وبمراجعة الجدول رقم (١٣) يتضح أن عدد المقاعد الدراسية الجديدة التى تتطلبها الخطة يبلغ (٦٧٩٤٧٠) مقعدا فى عام ١٩٩٦/١٩٩٧، ويرتفع تدريجياً إلى أقصى حد له فى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ليبلغ (٣٦٦٠٠٠٠) مقعداً ، وبالتالى فان عدد المقاعد الإضافية المطلوب استحداثها خلال الخطة إضافة إلى ما هو موجود حاليا عام ١٩٩٥ هو (٣٠٩٦٥٩٢) مقعداً دراسياً .

٤ - الاحتياجات من الفصول والمعلمين والمشرفين :

تم تحديد الحاجة من الفصول الدراسية الإضافية لرياض الأطفال بمصر استنادا إلى متوسط أعداد الأطفال فى الفصل الواحد . وحددت الخطة كثافة الفصل Class Density بمتوسط ٢٥ طفل / فصل .

وفى الوقت نفسه اعتمدت الخطة معلمة واحدة لكل فصل دراسى وكذلك مشرفة تربوية لكل فصل تكون معاونة للمعلمة ، مما يجعل أعداد الصفوف والمعلمين والمشرفين التربويين متطابقة .

ويبين الجدول التالى تراكمات الحاجات السنوية ، والزيادة المتوقعة من الفصول ، والمعلمين ، أو المشرفين فى رياض الأطفال وذلك طوال سنوات الخطة .

جدول رقم (١٤)

الاحتياجات السنوية من الفصول والمعلمين والمشرفين

لرياض الأطفال فى الفترة من ١٩٩٦/٩٥ -٢٠٠٦/٢٠٠٥

السنة	عدد الأطفال المستوعب سنويا	عدد الفصول والمعلمين والمشرفين	الزيادة المطلوبة سنويا
١٩٩٦/٩٥سنة الأساس	٥٦٣٤٠٨	٢٢٥٣٦	-
١٩٩٧/٩٦	٦٧٩٤٧٠	٢٧١٧٨	٤٦٤٢
١٩٩٨/٩٧	٨١٩٤٤٠	٣٢٧٧٧	٥٥٩٩
١٩٩٩/٩٨	٩٨٨٢٤٥	٣٩٥٢٩	٦٧٥٢
٢٠٠٠/٩٩	١١٩١٨٢٣	٤٧٦٧٣	٨١٤٤
٢٠٠١/٢٠٠٠	١٤٣٧٣٣٩	٥٧٤٩٣	٩٨٢٠
٢٠٠٢/٢٠٠١	١٧٣٣٤٣٠	٦٩٣٣٧	١١٨٤٤
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٢٠٩٠٥١٧	٨٣٦٢٠	١٤٢٨٣
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٥٢١١٦٣	١٠٠٨٤٦	١٧٢٢٦
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٣٠٤٠٥٢٣	١٢١٦٢١	٢٠٧٧٥
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٣٦٦٠٠٠٠	١٤٦٤٠٠	٢٤٧٧٩
الإجمالي	-	-	١٢٣٨٦٤

ويتضح من هذه التراكمات وكما يوضحها الجدول رقم (١٤) أن تطبيق الخطة سيولد حاجة إلى (٤٦٤٢) معلمة إضافية عام ١٩٩٧/١٩٩٦م ويتصاعد تدريجيا ليصل إلى (٢٤٧٧٩) معلمة عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥. وهذا يعنى أن إجمالي العدد المطلوب من المعلمات الإضافيين اللازمات لتطبيق الخطة هو (١٢٣٨٦٤) معلمة يبدأ تعيينهن تدريجيا منذ عام ١٩٩٦ . وينطبق نفس التقدير للعدد المطلوب من المشرفات والفصول .

كما حسبت الحاجة إلى المعلمات الأوائل بمعدل معلمة أولى تشرف على ثلاث معلمات ووفقاً لعدد المعلمات المطلوب خلال سنوات الخطة وهو ١٢٣٨٦٤ ، فإن العدد المطلوب من المعلمات الأوائل هو ٤١٢٨٨ يتم توفيرهم وحتى عام ٢٠٠٥ .

٥ - الحاجة إلى الوكلاء والمديرين :

حسبت الحاجة إلى الوكلاء بمعدل وكيل واحد لكل أربعة فصول ويبين الجدول التالى تراكمات الحاجات السنوية من الوكلاء .

جدول رقم (١٥)

الاحتياجات السنوية من الوكلاء لرياض الأطفال

فى الفترة من ١٩٩٦/٩٥ : ٢٠٠٦/٢٠٠٥

السنة	عدد الفصول	الحاجة إلى الوكلاء	الزيادة السنوية المطلوبة
١٩٩٦/٩٥	٢٢٥٣٦	٥٦٣٤	-
١٩٩٧/٩٦	٢٧١٧٨	٦٧٩٤	١١٦٠
١٩٩٨/٩٧	٣٢٧٧٧	٨١٩٤	١٤٠٠
١٩٩٩/٩٨	٣٩٥٢٩	٩٨٨٢	١٦٨٨
٢٠٠٠/٩٩	٤٧٦٧٣	١١٩١٨	٢٠٣٦
٢٠٠١/٢٠٠٠	٥٧٤٩٣	١٤٣٧٣	٢٤٥٥
٢٠٠٢/٢٠٠١	٦٩٣٣٧	١٧٣٣٤	٢٩٦١
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٨٣٦٢٠	٢٠٩٠٥	٣٥٧١
٢٠٠٤/٢٠٠٣	١٠٠٨٤٦	٢٥٢١١	٤٣٠٦
٢٠٠٥/٢٠٠٤	١٢١٦٢١	٣٠٤٠٥	٥١٩٤
٢٠٠٦/٢٠٠٥	١٤٦٤٠٠	٣٦٦٠٠	٦١٩٥
الإجمالي	-	-	٣٠٩٦٦

وبالمثل فان عدد الوكلاء الجدد اللازمين لتطبيق الخطة يبدأ بـ (١١٦٠)وكيلاً عام ١٩٩٧/٩٦م ثم يتصاعد العدد سنوياً ليصل إلى ذروته فى عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ وهو (٦١٩٥)، وهذا يعنى أن العدد الإجمالي من الوكلاء الإضافيين اللازمين لتطبيق الخطة هو (٣٠٩٦٦) وكيلاً يبدأ تعينهم تدريجيا منذ عام ١٩٩٦. وينطبق نفس التقدير للعدد المطلوب من المديرين .

٦ - مجمل خطة استيعاب المستحقين رياض الأطفال فى سن ٤ ، ٥ سنوات

وفى ضوء البيانات الواردة بالفقرات السابقة يمكن عرض صورة مجملة عن الجوانب الكمية للخطة على النحو الوارد فى الجدول التالى :

جدول رقم (١٦)

مجمل خطة استيعاب الأطفال الصغار فى سن ٤،٥ سنوات

السنة	عدد الأطفال المقدر خلال سنوات خطة	المستوعبون سنويا	الحاجة من المقاعد الدراسية	الحاجة من فصول / معلمين / مشرفين	الحاجة من الوكلاء والمديرين
١٩٩٦/٩٥ سنة الأساس	٣١٢٢٠٠٠	٥٦٣٤٠٨	-	-	-
١٩٩٧/٩٦	٣١٤٧٠٠٠	٦٧٩٤٧٠	٦٧٩٤٧٠	٢٧١٧٨	٦٧٩٤
١٩٩٨/٩٧	٣١٩٠٠٠٠	٨١٩٤٤٠	٨١٩٤٤٠	٣٢٧٧٧	٨١٩٤
١٩٩٩/٩٨	٣٢٦٧٠٠٠	٩٨٨٢٤٥	٩٨٨٢٤٥	٣٩٥٢٩	٩٨٨٢
٢٠٠٠/٩٩	٣٣٤٠٠٠٠	١١٩١٨٢٣	١١٩١٨٢٣	٤٧٦٧٣	١١٩١٨
٢٠٠١/٢٠٠٠	٣٤١٢٠٠٠	١٤٣٧٣٣٩	١٤٣٧٣٣٩	٥٧٤٩٣	١٤٣٧٣
٢٠٠٢/٢٠٠١	٣٤٢٩٠٠٠	١٧٣٣٤٣٠	١٧٣٣٤٣٠	٦٩٣٣٧	١٧٣٣٤
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٣٤٨٩٠٠٠	٢٠٩٠٥١٧	٢٠٩٠٥١٧	٨٣٦٢٠	٢٠٩٠٥
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٣٥٦٣٠٠٠	٢٥٢١١٦٣	٢٥٢١١٦٣	١٠٠٨٤٦	٢٥٢١١
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٣٦٢١٠٠٠	٣٠٤٠٥٢٣	٣٠٤٠٥٢٣	١٢١٦٢١	٣٠٤٠٥
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٣٦٦٠٠٠٠	٣٦٦٠٠٠٠	٣٦٦٠٠٠٠	١٤٦٤٠٠	٣٦٦٠٠
الزيادة	٥٣٨٠٠٠	٣٠٩٦٥٩٢	٣٠٩٦٥٩٢	١٢٣٨٦٤	٣٠٩٦٦

يتضح من بيانات الجدول السابق ، حجم بعض المتطلبات المادية والبشرية التى تواجه إمكانية تعميم رياض الأطفال بمصر ، وهو ما يتطلب توفير الإمكانات المالية اللازمة لمواجهة الإنشاءات الجديدة والتجهيزات اللازمة وإعداد وتخريج المدرسين اللازمين ، ويضاف إلى هذه التقديرات المالية ، زيادة المخصصات المالية اللازمة لمواجهة مرتبات أعضاء هيئة التدريس من معلمين ومشرفين ومديرين وموجهين وغيرهم ، واللازمين لتشغيل الدور والفصول الجديدة ، وكذلك لمواجهة المصروفات اللازمة لبعض المستلزمات الأخرى لتعميم رياض الأطفال وهو ما يتطلب البحث عن حلول وبدائل لمواجهة بعض هذه المتطلبات اللازمة لتعميم رياض الأطفال ، وهو ما سوف يتم تناوله فى الجزء التالى .

ثانيا : التصور المقترح لتعميم رياض الأطفال من الجانب الكيفى .

اتضح من خلال عرض بعض التجارب العالمية فى مجال تربية طفل ما قبل المدرسة، أن التوسع والانتشار وتعميم رياض الأطفال يُعد فى مقدمة أولويات الدول المتقدمة، كذلك محاولة إيجاد العلاقة البناءة بين مرحلة رياض الأطفال والمدرسة الابتدائية لوقاية الطفل من الفشل المدرسى .

واتضح كذلك من عرض واقع رياض الأطفال فى جمهورية مصر العربية ، وجود بعض المشكلات التى تعانى منها دور الحضانة ورياض الأطفال فى مصر والتى تتعلق بجانبى الكم والكيف وتؤثر بدورها سلبيا على تحقيق رياض الأطفال لأهدافها وإمكانية تعميمها على مستوى الجمهورية .

كما تبين من خلال التقديرات الإسقاطية لعدد الأطفال الذى ينبغى التحاقهم فى مرحلة رياض الأطفال وعلى مدى العشر سنوات القادمة – وحتى عام ٢٠٠٦ – ابتعادها عن الوصول إلى تحقيق هدف التعميم إذا استمرت نسب الاستيعاب القائمة على ماهى عليه ، ومن جهة أخرى فان التوسع فى إقامة مؤسسات لرياض الأطفال لكى تستوعب كل من أتم سنوات الالتحاق بالروضة يواجهها صعوبات مادية وبشرية ومالية .

وهذه الصعوبات التى تواجه تعميم رياض الأطفال من المهم الكشف عنها بكل وضوح لكى تكون تحت نظر مخططى التعليم ، والمسئولين عن وضع البرامج التنفيذية للسياسة المستقبلية للتعليم العام فى مصر من أجل التغلب عليها والبحث عن حلول لها .

والصعوبات التى يجدر التنويه عنها ، فى هذا المجال ذات شقين هما :

أ – الصعوبات التى تتصل بالموقف الحالى فى دور الحضانة ورياض الأطفال القائمة [١]:

ومن بين هذه الصعوبات :

١ – أن المبانى المخصصة لرياض الأطفال ، تقاسى عجزا كبيرا وليس أدل على ذلك من :
- ارتفاع الكثافة إلى ٤١ طفلا فى الفصل فى بعض الرياض .
- كذلك لم تزد نسبة الاستيعاب عن ١٨٪ من إجمالي عدد الأطفال فى فئة السن ٤ :٦ سنوات حتى عام ١٩٩٦ .

٢ – عدم وجود معايير أو قواعد محددة يتم فى ضوئها تحديد المصروفات المدرسية ، مما أدى إلى ارتفاع المصروفات والرسوم التى تحصل من الأطفال وأولياء الأمور فادى ذلك بدوره إلى حرمان نسبة كبيرة من الأطفال فى هذه المرحلة العمرية من الالتحاق برياض الأطفال بسبب ظروف الوالدين الاقتصادية .

٣ – أما فيما يتعلق بمؤهلات المعلمات ومستوى الكفاية العلمية والتربوية ، فان نسبة من معلمات هذه المرحلة لا يرقين إلى مستوى الكفاءة المطلوبة وبصفة خاصة من الناحية التربوية .

---

(١) انظر الفصل الثالث من الدراسة .

ب – والبعض الآخر من الصعوبات يتصل بالأوضاع المستقبلية والمتطلبات التعليمية اللازمة لمواجهه الأعداد المتزايدة من الأطفال ، ومستلزمات خطة استيعاب الأطفال بمرحلة رياض الأطفال ، فإذا كان من البديهى ضرورة تدارك نواحى القصور القائمة فى إطار الأوضاع الحالية ، فانه من الضرورى كذلك تقدير حجم المتطلبات المستقبلية واللازمة لتعميم رياض الأطفال على مستوى الجمهورية ، ليلتحق بها جميع الأطفال ذكوراً وإناثاً فى الريف والحضر والبادية ، وذلك لاتخاذ العدة لمواجه التوسع والنمو المرتقب مستقبلا.

وفيما يلى يتم عرض تصور لبعض المقترحات والبدائل التعليمية لمواجهة بعض هذه الصعوبات التى تواجه إمكانية تعميم رياض الأطفال بمصر ، كمحاولة للتغلب عليها ، وذلك بالتركيز على الجوانب الآتية :

التبعية والإشراف ، الأهداف والمناهج ، إعداد معلمة رياض الأطفال وتدريبها ، الإمكانات المادية ، التمويل وتوفير الالتحاق بالروضة للأطفال المحرومين ، بدائل ومراحل تعميم رياض الأطفال .

١ – من حيث التبعية والإشراف :

أ – فيما يتعلق بمسميات بمؤسسات تربية طفل ما قبل المدرسة :

ينبغى على الأجهزة المسئولة عن تربية الطفل قبل المدرسة بمصر الاتفاق على مفهوم واضح ومحدد لمسميات تلك المؤسسات التربوية ، وذلك تمشياً مع المفاهيم والمسميات العالمية لهذه المؤسسات ، ومنعا للتداخل وهو ما يتطلب التفرقة بين مفهومى دور الحضانة ورياض الأطفال عند الاستخدام على النحو التالى :

دور الحضانة : وتطلق على المؤسسات التى تتولى رعاية وتربية الطفل وتستقبله منذ الميلاد وحتى الرابعة من عمره .

رياض الأطفال : وتشمل المؤسسات التربوية التى تتولى تربية ورعاية الطفل فى الفترة العمرية من الرابعة وحتى السادسة أو حتى قبيل دخوله المدرسة الابتدائية .

ب – فيما يتعلق بالإشراف :

كما اتضح من قبل فإن وزارة الشئون الاجتماعية تشرف على مؤسسات دور الحضانة والتى تستقبل الأطفال حتى الرابعة من العمر ، أما مؤسسات تعليم ما قبل المدرسة فتتعدد جهات الإشراف عليها ما بين وزارتى التربية والتعليم والشئون الاجتماعية والأزهر . وهذا التنوع فى السلطات الإشرافية انعكس بدوره على الإمكانات المتاحة للرياض ، والرؤى

الفلسفية والخبرات التعليمية ، ونوعية البرامج وحجم الأنشطة ، ونوعية المبانى ، وهذا كله له أثره الواضح على تشكيل الأطفال فى هذه الرياض المتنوعة التبعية والإشراف .

لذا فقد صدر القرار الوزارى[١] ٧٨٨ لسنة ١٩٩٤ والذى بمقتضاه يتم نقل الإشراف الفنى والرقابة على السنتين الأخيرتين " من ٤ - ٦ سنوات " بدور الحضانة الخاضعة لإشراف وزارة الشئون الاجتماعية إلى وزارة التربية والتعليم .

ويشمل الإشراف الفنى تقديم المعونة الفنية من ناحية التوجيه والمناهج العلمية والكتب التى تدرس فى هذه المرحلة ، والجهاز الوظيفى والفنى المتخصص لتهيئة الأطفال ثقافيا ونفسيا وإعدادهم لمرحلة التعليم الأساسى .

وبالرغم من صدور هذا القرار منذ ما يقرب من ثلاث سنوات إلا أن الواقع ودلائله يشير إلى عدم نقله إلى حيز التنفيذ -على الأقل - بصورة نهائية . ثم صدر حديثاً قانون الطفل [٢] رقم ١٢ لسنه ١٩٩٦ الذى جاء فى بعض فقراته ما يؤكد على نقل الإشراف والتبعية على هذه المؤسسات لوزارة التربية والتعليم ، وحتى يتم العمل بما جاء به فانه مازال الوضع القائم يشير إلى تشتت الإشراف ما بين وزارتى التربية والتعليم والشئون الاجتماعية .

ومن ثم يمكن تحديد ثلاثة بدائل بشأن التبعية والإشراف على مؤسسات دور الحضانة ورياض الأطفال كما يلى :

البديل الأول :

البديل القائم من حيث تعدد الإشراف التربوى أى إشراف مزدوج متداخل .

حيث تخضع مؤسسات دور الحضانة ورياض الأطفال لإشراف وزارة التربية والتعليم والتى تشرف على رياض الأطفال التابعة لها ورياض الأطفال الخاصة "عربى/ لغات " . ووزارة الشئون الاجتماعية تشرف على دور الحضانة "من الميلاد وحتى السادسة من العمر " التابعة لجمعيات أهلية ، وللشركات والهيئات والمصالح الحكومية وما إلى ذلك .

ويعنى هذا البديل استمرار الوضع الراهن لهذه المؤسسات من حيث تبعيتها وتشتت الإشراف التربوى عليها ما بين الوزارتين ، وهذه البديل يعتبر بديلاً متشائما لأن إتباعه يعنى استمرار السلبيات التى نشأت من تعدد جهات الإشراف والتى انعكست وأثرت بصورة معوقة لسير وانطلاق العملية التربوية بهذه المؤسسات ، بل وفى إمكانية تحقيقها لأهدافها المنشودة .

---

(١) وزارة الشئون الاجتماعية : القرار الوزارى رقم ٧٨٨ لسنة ١٩٩٤ ، مرجع سابق .

(٢) مجلس الشعب : قانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ بإصدار قانون الطفل ، مرجع سابق .

وبناء على ذلك فاستمرار هذا البديل يتطلب نوعاً من التنسيق والتكامل بين هذه الجهات المعنية برعاية الأطفال قبل المدرسة بما يضمن توافر مستوى ملائم من الخدمات التربوية ومنعا لحدوث التضارب والتداخل فى الاختصاصات .

البديل الثانى :

ويقسم المسئوليات بين الوزارات على أساس وظيفى . أى إشراف مزدوج متواز .

ويتضمن هذا البديل تقسيم الإشراف بين الوزارتين على النحو التالى :

أ – وزارة الشئون الاجتماعية تشرف على الرعاية الاجتماعية الكاملة على الأطفال منذ الولادة إلى سن المدرسة الإلزامية فى جميع مؤسسات تربية طفل ما قبل المدرسة .

ب – ووزارة التربية تكون المسئولة عن الخدمات التربوية والتعليمية التى تقدم لطفل ما قبل المدرسة من سن "٤–٦سنوات" .

أى يظل تبعية مؤسسات دور الحضانة ورياض الأطفال لكلتا الوزارتين ، على أن تستقل وزارة التربية والتعليم بمسئولية الإشراف والتوجيه الفنى والتعليمى ليس على رياض الأطفال التابعة لها فقط ولكن أيضا على دور الحضانة الخاضعة لإشراف وزارة الشئون الاجتماعية " فى المرحلة العمرية ٤ – ٦ سنوات" .

ووفقا لهذا البديل يظل لوزارة الشئون الاجتماعية الحق فى الإشراف والإدارة لهذه المؤسسات – التابعة لها – من حيث منح الترخيص لفتح دور الحضانة ، تقديم العون المالى ، تزويد الرياض بالأثاث والأجهزة والمعدات ، الإشراف إدارياً وصحياً ونفسياً واجتماعياً لأطفال هذه المؤسسات بينما الإشراف الفنى والتربوى تختص به وزارة التربية والتعليم . وذلك حتى لا تؤثر التعددية فى عملية الإشراف على إيجاد نوع من التناقض والتباين فى أساليب التنشئة وفى تكوين شخصية الأطفال وفى مدى تحقيق الأهداف التربوية المنشودة .

وهذا البديل فى الواقع ما هو إلا ترجمة للوضع الذى ينبغى أن يوجد بعد تنفيذ القرار الوزارى رقم ٧٨٨ لسنه ١٩٩٤ – المشار إليه آنفاً – والذى بمقتضاه تستقل وزارة التربية والتعليم بالإشراف الفنى على دور الحضانة ورعاية الأطفال الملتحقين بها فيما يزيد عن أربع سنوات إلى ست سنوات.

البديل الثالث :

ووفقاً لهذا البديل يتم تقسيم المسئولية بين الوزارات تبعا للأعمار كما يلى :

أ – تكون وزارة الشئون الاجتماعية مسئولة عن الإشراف والرعاية على أطفال المرحلة العمرية من الولادة وحتى قُبَيْلَ أربع سنوات .

ب – بينما تكون وزارة التربية والتعليم مسئولة عن الإشراف والرقابة على مؤسسات رعاية الأطفال من سن ٤ سنوات إلى ٦ سنوات أو إلى قبيل دخول الطفل المرحلة الابتدائية مباشرة.

ووفقا لهذا البديل تستقل وزارة التربية والتعليم تماماً بالإشراف التربوى والفنى والإدارى وكل ما هو متعلق بمؤسسات تربية الطفل فى هذه السن " ٤ : ٦ سنوات " .

وهذا البديل يتميز بأنه يتيح :

– التنسيق بين أهداف هذه المرحلة قبل المدرسية ، وبين أهداف المرحلة الابتدائية تمهيداً لأن تصبح هذه المرحلة من مراحل النظام التعليمى وجزءاً من السلم التعليمى .

– توحيد السياسة التربوية لها وإعداد برامج العمل بها وأساليب تقويمها ومتابعتها .

– كما يتيح توحيد مواصفات إنشاء هذه المؤسسات ، وإمكانية توافر الحد المطلوب من الشروط التى ينبغى توافرها فى هذه المؤسسات من حيث الإمكانات المادية ومستوى التأهيل التربوى للمعلمات وغيرها عن طريق سن القوانين أو التشريعات من قبل الوزارة التى تنص على ذلك والتى يكون توافرها شرطاً للحصول على الترخيص بفتح دور الرياض .

وبناء على هذا البديل يمكن تلاشى السلبيات التى قد تنشأ من تعدد التبعية والإشراف على هذه المؤسسات .

وجدير بالذكر أن قانون الطفل [1] رقم (١٢) لسنة ١٩٩٦ يتضمن ملامح هذا البديل المقترح من حيث نقل الإشراف والتبعية على هذه الدور التى تستقبل الأطفال من سن الرابعة للسادسة كلياً إلى وزارة التربية والتعليم فقد جاء فى بعض فقراته ما يشير إلى إخضاع رياض الأطفال وفصولها – التى تستقبل الأطفال فى هذه الفئة العمرية – لخطط وبرامج وزارة التربية والتعليم ولإشرافها الإدارى والفنى ، على أن تحدد اللائحة التنفيذية مواصفاتها وكيفية إنشائها وتنظيم العمل فيها وشروط القبول ومقابل الالتحاق بها .

ويلاحظ أن تعدد البدائل المقترحة للتبعية والإشراف لا يعنى الاعتماد كلياً على أحد هذه البدائل ، ولكن يمكن الاستفادة من مزايا أكثر من بديل . فمثلا يمكن فى المرحلة الأولى لتعميم رياض الأطفال – وهى المرحلة التى تهدف إلى نشر رياض الأطفال وفقا للإمكانات المتاحة ولو كانت منقوصة – أن يتم الأخذ بالبديل الثانى الذى يتيح الفرصة للاستعانة بمجهودات ومساعدات وزارة الشئون الاجتماعية فى التمويل ، والتزويد بالأثاث ، والإشراف الاجتماعى ، مع اقتصار الإشراف لفنى والرقابة التربوية لوزارة التربية والتعليم . ثم يأخذ

---

(١) مجلس الشعب : قانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ بإصدار قانون الطفل ، مرجع سابق ، مادة ٥٨ من القانون .

بالبديل الثالث وهو قصر الإشراف والتبعية كلية على وزارة التربية والتعليم فى المراحل الأخيرة لتعميم الرياض وعندما تغطى مظلة تربية طفل ما قبل المدرسة كل الأطفال ممن هم فى سن الالتحاق بالروضة .

٢ - من حيث الأهداف والبرامج :

اتضح من خلال عرض البرامج والمناهج والأساليب المتبعة حاليا فى دور الحضانة ورياض الأطفال فى مصر - على اختلاف تبعيتها - من خلال عرض الدراسات والبحوث المتعلقة بهذا العدد ، انه لا توجد خطة محددة لبرامج ومناهج هذه الدور . فبينما لا تعدو بعض هذه المؤسسات أن تكون مجرد أماكن لإيواء الأطفال أثناء فترة تواجدهم بها دون وجود خطة محددة لما يمارسونه من أنشطة ، توجد هناك دور رياض أطفال لا تختلف كثيراً فى نظمها وخططها ومناهجها وأساليبها وشكل فصولها عن مدارس التعليم الابتدائى :

ومن هنا يمكن الإشارة لمجموعة من الأسس وا لمبادىء التى يمكن الاسترشاد بها عند التخطيط للتعليم قبل المدرسى . وفيما يلى توضيح لبعض هذه الأسس والمبادىء .

- إذا كان إعداد برامج ومناهج مناسبة لرياض الأطفال ، تراعى خصائص نمو الأطفال ، ومتطلبات نموهم وآراء وأفكار الفلاسفة والمفكرين التربويين أمراً أساسياً وضرورياً ، فإن ذلك لابد أن يكون مصحوباً بتحديد أهداف مناهج كل صف من صفوف رياض الأطفال وصياغتها فى صورة إجرائية واضحة ، وأن توضع وحدات المنهج فى خطوط عريضة متضمنة البدائل المتعددة للمناشط التى يمكن للمعلمة أن تختار منها ما يتناسب وظروف الروضة والبيئة المحلية .
- العمل على تصميم المناهج فى مرحلة التعليم قبل المدرسى بما يحقق النمو المتوازن للطفل - عقلياً واجتماعياً وصحياً ووجدانياً - ، واستعداده العام للمدرسة الإبتدائية ، وتزويده بالخبرات التعليمية الأساسية بحيث يقبل عليها الطفل من منطلق الإكتشاف والتعلم التلقائى الموجه ذاتياً .
- منهج رياض الأطفال ينبغى أن يتكون من قاعدة عريضة من الخبرات المتعددة المتنوعة المتكاملة المتداخلة ، ومن ثم فلا موضع لصياغته فى أسلوب من المقررات أو المواد الدراسية أو النظر إليه على أنه مستودع معلومات وحقائق ، والمنهج من هذا النوع ، يجب أن يقوم على النشاط والحركة ، وأن يشبع استطلاع الطفل ويكون مصدره بيئة الطفل بمواصفاتها وعناصرها .

وهو ما يتطلب ضرورة النظر إلى رياض الأطفال بإعتبارها مرحلة ذات طابع خاص لا تدخل ضمن مراحل السلم التعليمى وإنما هى مرحلة قائمة بذاتها تمهيداً لمراحل السلم التعليمى .

- العمل على أن تأخذ الإدارات المتخصصة فى وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع الجهات المعنية على عاتقها وضع أسس ومعايير ومبادىء لمناهج التعليم قبل المدرسى ، على أن يجرى تقويم لبرامج وأساليب جميع مؤسسات التعليم قبل المدرسى فى ضوء هذه الأسس والمعايير بقصد تصحيح مسار العمل فيها .
- استناداً إلى ما اتفقت عليه البحوث والدراسات المتصلة بخصائص الأطفال فى مرحلة نموهم المبكرة ، وسعياً وراء تربية أجيال تثق بنفسها ، وتعتمد على جهودها الذاتية فى التعليم والنمو وحل المشكلات والإبداع ، وهو ما يتطلب أهمية تطوير أساليب التربية فى التعليم قبل المدرسى ، ابتعاداً عن التسلط والتلقين والاستظهار والحفظ والواجبات المنزلية، واقتراباً من حرية الحركة والتفكير والإبداع .
- إن رياض الأطفال عليها أن تعتبر اللعب حقاً لكل طفل ، وليس ترفاً ، فهو أسلوب تربوى لتربية الطفل فى هذه السن إذا ما أحسن توجيهه ، والإيمان بأهداف اللعب التربوى فى مرحلة الرياض كوسيلة لتنمية قدرات الطفل الجسيمة والعقلية والنفسية والاجتماعية والابتكارية . فقد أصبحت جماعات اللعب Play Groups هى البديل الأكثر انتشاراً فى معظم الدول لدور الحضانة ورياض الأطفال .
- وإضافة إلى استخدام أسلوب اللعب ، فإنه من الضرورى الاهتمام بالأنشطة المختلفة التى تناسب الأطفال مثل الموسيقى والتمثيل واستخدام الألوان والمكعبات والزيارات والرحلات وطرق التدريس التى تعتمد على الحوار والمناقشة والأسلوب القصصى . مما يؤدى إلى إستثارة التفكير العلمى والإبتكارى لدى الأطفال وتنشئتهم على السمات الشخصية المرغوبة.
- العمل على تكامل تعليم ما قبل المدرسة مع التعليم الابتدائى بحيث لا يكون تكراراً إنما يكون حلقة مكملة ، ويستمر مفهوم التعليم من خلال اللعب خلال سنوات التعليم الابتدائى الأولى حتى لا يحدث للطفل ما يسمى " بصدمة المدرسة " عندما لا يجد الجو المرح المحبب إلى نفسه ويخضع لمجموعة من الحرمات والتكليفات بصورة مفاجئة .
- أن يكون منهج رياض الأطفال من المرونة بحيث يواجه الفروق الفردية بين الأطفال فى الميول والإهتمامات والقدرات ، ومن ثم لابد من اتخاذ الإجراءات والأساليب التى تكفل مثل هذه العناية والاهتمام ولعل فى مقدمة هذه الإجراءات تقليل عدد الأطفال فى المجموعة

الواحدة أو الفصل الواحد بالنسبة للمعلمة أو المشرفة وبما لا يزيد عن ٢٥ طفلاً لكل معلمة، مع تنظيم خطة عمل المعلمات والمشرفات بحيث تتاح لها معالجة مشكلات كل طفل على حده وبقدر الإمكان .

- ضرورة وجود بطاقات تقويمية مناسبة ضمن برامج رياض الأطفال ، والمحاولة للإتفاق على بطاقة تقويمية موحدة لأطفال الروضة ، مع تدريب المعلمات على كيفية تصميمها وفهم أبعادها ومواقفها التعليمية وطريقة إستخدامها ، وإيصالها إلى أولياء أمور الأطفال ثم إلى المدرسة الابتدائية .
- العناية بالتربية الخاصة بالمعوقين وتنظيم برامج ذات جوانب إنسانية وتربوية ومضامين اجتماعية وتنموية لهم وإرساء هذه التربية على أسس ثابتة مستمرة .

٣ - من حيث إعداد معلمة الروضة وتدريبها :

إحدى المشكلات الرئيسية التى تعانى منها رياض الأطفال فى مصر العجز فى هيئات التعليم والإشراف كماً وكيفاً ، الأمر الذى قد يهدد تنفيذ أى خطة للنهوض بهذا النوع من التعليم سواء من حيث الكم أو الكيف ، فقطاع معلمات رياض الأطفال يواجه مشكلة متعددة الجوانب :

أ - النقص فى عدد المعلمات المؤهلات للتعامل مع أطفال هذه المرحلة .

ب - تفاوت مستوى الكفاية العلمى والتربوى ، لعدد غير قليل من المدرسات العاملات فى الخدمة .

جـ - الحاجة إلى تخريج بضعة آلاف من المعلمات الجدد ، سنوياً لمواجهه التوسع المرتقب فى مرحلة رياض الأطفال .

وهو ما يتطلب الأخذ بخطتين متكاملتين :

الأولى : خطة قصيرة المدى :

تتعلق بكيفية مواجهه النقص الكمى والنوعى الذى يعانى منه التعليم قبل المدرسى فى الوقت الحاضر بصورة مرحلية ، على أن تراعى هذه الخطة المحاور التالية :

أ - كيفية تدريب المعلمين والمشرفين الحاليين ، العاملين فى الخدمة لاستكمال تأهيلهم العلمى والتربوى ، والارتفاع بمستوى كفايتهم فى العمل فى هذا النوع من التعليم .

ب - كيفية إيجاد بدائل لسد النقص فى عدد العاملين فى هذا المجال .

الثانية : خطة طويلة الأمد :

أما فيما يتعلق بالخطة طويلة الأمد ، فهى تستهدف إعداد كوادر فنية متخصصة على مستوى عال من الكفاية تتمشى مع التطور الكمى والكيفى المأمول للتعليم قبل المدرسى على أن تشمل الخطة الجوانب المتعلقة باختيار العناصر الصالحة ، ونوع ومستوى الإعداد ، ووسائل النمو المهنى والتدريب المستمر .

وفيما يلى مجموعة من المقترحات التى يمكن أن تؤخذ فى الاعتبار عن التخطيط قصير المدى :

- تنظيم دراسات تدريبية بالتعاون مع كليات التربية ورياض الأطفال لمدة عام دراسى واحد للخريجين – من الكليات المختلفة – الراغبين فى العمل بمرحلة رياض الأطفال ، تتضمن برامج تدريبية مكثفة لإعدادهم للعمل فى هذا المجال ، كخطة عاجلة لسد النقص القائم فى معلمات هذه المرحلة .
- تشجيع الحاصلات على الثانوية العامة على الإلتحاق بالشعب الخاصة بإعداد معلم رياض الأطفال لمدة عامين على أن تتاح أمامهن الفرص لاستكمال التأهيل الجامعى مستقبلا .

وهذا يعنى أن تدرس الطالبة سنتين نظاميتين فى الكليات المتخصصة ، تعيَّن بعدها للعمل فى الرياض . ثم تواصل دراستها بالكلية على طريقة المزاوجة أو التبادل بين العمل والدراسة حتى تستكمل برنامج الإعداد ، وهذا البديل المقترح يوفر وقتاً فى الإعداد إلى جانب أنه يجتذب عناصر أفضل إلا أن هذا البديل يتطلب وضع ضمانات وحوافز تضمن نجاحه .

- يمكن بقليل من الحوافز والمكافآت أن يتم توفير الأعداد المطلوبة من بين الحاصلين والحاصلات على مؤهلات متوسطة ، مع إجراء تدريب مكثف لهم وتزويدهم بالأفكار والمواد المطلوبة ، وبذلك يمكن الاستفادة من أعداد الخريجين ذوى المؤهلات المتوسطة للعمل فى مجال التعليم قبل المدرسى .
- تشجيع بعض الأمهات المتعلمات فى البيئات المختلفة للعمل فى هذه المرحلة بأجر أو تطوعاً مع تنظيم حلقات تدريبية تتفق مع ظروفهن الخاصة .
- أما بالنسبة للمعلمات اللائى يعملن حالياً بدور الحضانة ورياض الأطفال ، وغير مؤهلات جامعياً ، فتقام لهن دورات تدريبية متتابعة قصد تحسين مستواهن ، والقضاء تدريجياً على الفروق الموجودة بينهن وبين خريجات الكليات ، والمعاهد العليا ، سواء من حيث التأهيل أو من حيث المرتبة الإدارية . على أن يعاون فى تنظيم هذه الدورات والإشراف عليها المتخصصون فى كليات التربية ورياض الأطفال ومركز الطفولة بجامعة عين شمس ،

ومعاهد ومراكز البحوث الاجتماعية وغيرها من المؤسسات التربوية ، وقد يحدد لها مواعيد فى فترة بعد الظهر حتى تتناسب ووقت العمل . وعلى أن تأخذ بالأساليب الحديثة مثل الورش التعليمية ، والتدريب الميدانى وغيرها وذلك بهدف تأهيلهم التأهيل التربوى أو التخصصى المناسب .

ويمكن كذلك أن يتم إعداد برنامج تأهيلي لهن من خلال نظام التعليم عن بعد للحصول على الدرجة الجامعية فى التربية تخصص رياض الأطفال نظرا لصعوبة تفرغهن كلية للدراسة .

- كما ينبغى تعهد المعلمات العاملات فى رياض الأطفال بتدريبهن أثناء الخدمة حتى يمكنهن تجديد معلوماتهن وتحسين خبراتهن ، ومن الإطلاع على كل ما يجد فى عالم التربية وعلم نفس الطفل ، على أن يتم عقد هذه الدورات التدريبية كل فترة محددة ، وتشارك فى تنفيذ برامج التدريب بصفة أساسية الكليات المتخصصة ويعتبر النجاح فى التدريب شرطا من شروط الترقى والحصول على الوظائف الأعلى .

ومما هو جدير بالذكر انه صدر حديثا القرار الوزارى [1] رقم (١) لسنة ١٩٩٦ بشأن إنشاء مركز تدريب لمعلمات رياض الأطفال يكون تابعاً لقطاع الخدمات بوزارة التربية والتعليم ، على أن يقوم المركز بتحقيق مجموعة من الأهداف منها : -

- تدريب معلمات رياض الأطفال فى كافة مجالات رياض الأطفال .
- عقد دورات تدريبية للترقى إلى الوظائف الأعلى فى نفس المجال .
- نشر الوعى بأساليب تربية الأطفال فى مرحلة ما قبل المدرسة بإصدار النشرات وعقد الندوات للمهتمين بهذا المجال .
- تنظيم برامج تدريب للآباء والأمهات .

وتجدر الإشارة أيضاً أن المؤتمر القومى لتطوير إعداد المعلم وتدريبه الذى عقد فى نوفمبر ١٩٩٦ قد أكد فى توصياته على ضرورة وضع نظام متعدد لتدريب المعلمين أثناء الخدمة يزيد من كفاءتهم المهنية ، ويوفر لهم مصادر الاتصال بالجديد فى تخصصاتهم ، ويراعى فى هذا النظام تنوع أشكاله ما بين تدريب تقليدى ، وتدريب عن بعد ، يستخدم فيه

---

(١) وزارة التربية والتعليم : القرار الوزارى رقم (١) بتاريخ ٧ /١ /١٩٩٦ م بشأن انشاء مركز تدريب رياض الأطفال / المادة الثالثة من القرار .

(٢) وزارة التعليم : المؤتمر القومى لتطوير إعداد المعلم وتدريبه ورعايته فى الفترة من ٩ – ١٠ نوفمبر ١٩٩٦ ، وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع الجمعية المصرية للتنمية والطفولة ، التقرير النهائى ، القاهرة ، مطابع روز اليوسف ، ١٩٩٦ ، ص ١٤ .

الوسائل المتعددة . وهو ما يؤكد وجود نوع من الاهتمام بهذا الجانب ليس فقط على مستوى معلمة رياض الأطفال ولكن على مستوى معلمى كل المراحل .

أما من حيث الخطة طويلة المدى فيكمن أن تؤخذ فى الاعتبار المقترحات التالية :

إن الدولة أولت عناية خاصة بمعلمات رياض الأطفال وإعدادهن ، فبعد أن كان إعدادهن يتم فى دور المعلمين والمعلمات اصبح إعدادهن يتم فى الجامعات اعتباراً من العام الدراسى ٨٨/ ١٩٨٩ م ، وهو العام الدراسى الذى توقف فيه القبول بالصف الأول بدور المعلمين والمعلمات تمهيدا لتصفية الدراسة بها .

ومن ذلك التاريخ تم العمل على توحيد مصدر إعداد المعلم فى جميع مراحل التعليم على المستوى الجامعى أو العالى . ولكى تؤتى هذه الجهود ثمارها – فيما يتعلق بإعداد معلمة رياض الأطفال – فلابد أن تتبع بمجموعة من الإجراءات على النحو التالى : –

أ – ضرورة التخطيط السريع للتوسع فى شعب إعداد معلم مرحلة ما قبل المدرسة بسائر كليات التربية وغيرها من الكليات المتخصصة ، وكذلك التوسع فى نشر كليات رياض الأطفال وذلك لتخريج كوادر فنية متخصصة على مستوى عال من الكفاية على أن يراعى ما يلى :-

– أن تتوحد جميع مصادر إعداد معلمة رياض الأطفال من حيث الفلسفة والأهداف والمضمون حتى وان تعددت أشكال المؤسسات ويقترح : –

– العمل على أن تحول شعب الطفولة الملحقة بكليات التربية إلى كليات قائمة بذاتها تعنى بالجانب العلمى التطبيقى بصورة أعمق .

– إعداد معلمة رياض الأطفال للعمل فى هذه المرحلة والسنوات الثلاث الأولى من التعليم الابتدائي لتحقيق الترابط بين المرحلتين أسوة بما هو متبع بالدول التى سبقتنا فى هذا المضمار وحتى لا نتخلف عن مسايرة الاتجاهات العالمية الحديثة .

– تبقى المعلمة فى نفس المرحلة – رياض الأطفال والسنوات الثلاث الأولى الابتدائي – وترقى فى نفس الهيكل الوظيفى حتى يمكن استمرار الاستفادة من خبراتها فى هذا المجال:

– ضرورة وضع أسس موضوعية – موحدة – يمكن الإهتداء بها فى اختبارات القبول فى الشعب الخاصة بهذا التعليم – بجميع المؤسسات – وذلك لإختيار العناصر الصالحة للعمل فى مرحلة التعليم قبل المدرسى نظراً لأن العمل مع الأطفال فى مراحل نموهم المبكرة يقتضى توافر مواصفات خاصة لمن يقوم بهذا العمل .

- ضرورة أن تتعهد الطالبة المقبولة بهذه المؤسسات بأن تعمل فى وزارة التربية - مرحلة رياض الأطفال - فترة تعادل على الأقل الفترة التى قضتها فى الدراسة بمؤسسات الإعداد.
- ضرورة الاهتمام بتطوير نظام إعداد معلمة رياض الأطفال فى الكليات المتخصصة عامة وفى كليات رياض الأطفال خاصة ، وإجراء المزيد من البحوث والدراسات للتعرف على مشكلاته المختلفة والعمل على تذليلها .
- ينبغى إعادة النظر كل فترة فى تخطيط برامج الإعداد فى ضوء ما تسفر عنه نتائج البحوث التربوية والعملية فى هذا الصدد وفى ضوء ما يجد من اتجاهات عالمية قد تفيد فى هذا المجال وهو ما يتطلب تشكيل لجان علمية متخصصة لإعادة النظر فى خطط ومقررات الدراسة بمؤسسات الإعداد وتطويرها .
- ولما كان التعليم قبل المدرسى فى حاجة ماسة إلى أخصائيين لمعاونة مؤسساته فى تخطيط برامجه والإشراف عليه وتوجيه معلميه وتنفيذ برامج التغذية والرعاية الصحية والتربوية والنفسية له ، وهو ما يتطلب توجيه كليات التربية والخدمة الاجتماعية والآداب والطب وغيرها من الكليات المتخصصة إلى أهمية إنشاء دبلومات خاصة فى المجالات المتعددة المشار إليها .
- مراعاة عقد دورات تدريبية مستمرة للمفتشين والموجهين لتوفير الكوادر الفنية المؤهلة للتوجيه والتفتيش التربوى لمعلمات هذه المرحلة .
- العمل على التوسع فى توفير معاهد لإعداد معلم المعلم ، الذى يقوم على إعداد المعلمات المربيات اللاتى يعملن بهذه المرحلة ، وما يستتبعه ذلك من تزويد تلك المعاهد بالتجهيزات والإمكانات اللازمة . مع تخصيص المنح الدراسية اللازمة لإبتعاث المشتغلين بالتدريس فى هذه الشعب إلى الخارج للحصول على مؤهلات متخصصة ، والإطلاع على الجديد فى هذا المجال .
- إنشاء شعبه فى كليات التربية لتخريج مصممى لعب الطفل تجمع مناهجها بين التربية وعلم النفس والهندسة والفنون ، والعمل على أن تدرج كمادة أساسية فى مؤسسات إعداد معلمة الروضة .
- أن توحّد التشريعات الخاصة بالمعلمة التى تعمل فى هذه المرحلة سواء فى وزارة التربية والتعليم أو أى وزارة أو هيئة تعنى بالطفل من ٤ - ٦ سنوات ، وخاصة فيما يتعلق بالشروط والمواصفات التى ينبغى توافرها بها ، لعدم حدوث تضارب واختلاف كما هو الحادث فيما نص عليه القانون ٥٠ لسنة ١٩٧٧ - شئون اجتماعية - والقانون ١٥٠ لسنة ١٩٨٩ - تربية وتعليم .

- إعطاء مزيد من الاهتمام بـ (معلم المعوقين) فى نطاق تنويع وظائف كليات التربية.

ب - التخطيط لتأمين مستقبل المهنة ، وتصحيح نظرة المجتمع إليها .

فاختيار المعلمة المربية المناسبة لمرحلة ما قبل المدرسة ليس كافياً إذا لم يكن متبوعاً هذا الاختيار بالقدرة على الاحتفاظ بهذه العناصر واستمراريتها فى العمل بالمرحلة .

وفى هذا الصدد يتم اقتراح ما يلى : -

- رفع أجور المعلمات العاملات بالحضانات والروضات من المتخصصات لجذب العناصر الممتازة للعمل بهذه المرحلة .
- العمل على توفير الحوافز المادية والأدبية والمهنية لمعلمات ومشرفات رياض الأطفال سواء الطالبات الملتحقات بكليات رياض الأطفال ، أو بأقسام الحضانة ورياض الأطفال بالكليات المختلفة ، أو بالنسبة للمعلمات اللائى يعملن حالياً بدور الحضانة ورياض الأطفال واللاتى يعتبرن مجدات فى عملهن ، وهو ما يؤدى إلى تشجيع العمل فى هذا المجال وجذب العناصر الممتازة للعمل فيه . ويمكن أن تتفاوت هذه الحوافز والمكافآت ، وفقاً للاحتياج من التخصصات المختلفة .
- وضع سلم للترقى يسمح لمن تعمل بمرحلة رياض الأطفال بالترقى إلى سائر مراتب السلم الوظيفى فى مجال مرحلة ما قبل الدراسة .
- فتح باب الدراسات العليا للعاملين والعاملات فى هذا المجال لاستكمال دراستهم العليا فى مجال الطفولة ، على أن يكون ذلك مصحوبا بامتيازات وظيفية متعددة .
- وإذا تحقق ذلك فعندئذ يكون بالإمكان أن تتقدم أعداد ترغب حقا فى العمل مع الطفولة وعلى أن تطبق معايير الاختيار التى يتم تحديدها والاتفاق عليها للاختيار من بين المتقدمات للعمل فى مرحلة ما قبل المدرسة .

٤ - من حيث الإمكانات المادية .

أ - فيما يتعلق بالتوسع فى إنشاء دور الحضانة ورياض الأطفال :

تعد مشكلة توفير المبانى المدرسية المناسبة لتحقيق أهداف التعليم قبل المدرسى ، من أهم المشكلات التى تواجه التوسع فى هذا النوع من التعليم والناتجة أساساً عن نقص التمويل، مع زيادة تكلفة المبانى والتجهيزات . وهو ما يتطلب ضرورة إيجاد حلول غير تقليدية لهذه المشكلة تكون أقل تكلفة ، وأكثر ملاءمة لظروف المجتمع .

ولمواجهة هذه المشكلة يقترح تبنى خطة ذات شقين بالنسبة لإنشاءات دور رياض الأطفال :

الشق الأول : - يتناول إيجاد بدائل سريعة للتوسع المرحلى سنوياً فى عدد الملتحقين من الأطفال بمؤسسات رياض الأطفال . حيث يمكن الاكتفاء بحد أدنى من الشروط المثلى لفتح روضة الأطفال ولاسيما المتعلقة بالجوانب الصحية والتجهيزات .

الشق الثانى : لتوفير العدد الكافى من دور رياض الأطفال ذات المواصفات الصحية والتعليمية المناسبة لتعميم رياض الأطفال وضمها للسلم التعليمى . حيث يتوفر بها الشروط المثالية لفتح الروضة من حيث الموقع ، التخطيط المعمارى لها ومن حيث المرافق الصحية ، والتجهيزات .

أما بالنسبة للخطة العاجلة ، التى تواجه التوسع المرتقب فى عدد الملتحقين بالروضة وتدبير الأماكن اللازمة لهم ففيما يلى عدد من الاقتراحات المتعلقة بهذا الصدد :

- مسح ودراسة ما يوجد بالقرى والنجوع من كتاتيب يلتحق بها صغار الأطفال للوقوف على ظروفها وتشجيع طبيعة العمل فيها ، ومستوى العاملين بها ، على أن تتجه وزارة التربية إلى إصلاحها ورفع مستواها والأخذ بيدها حتى تكون أكثر نفعاً فى توفير جو تربوى ثقافى للأطفال ، وعلى أن تستقل كمؤسسات لتربية طفل الروضة .
- استغلال المبانى والإمكانيات المتاحة فى النوادى والساحات الشعبية ودور الثقافة وغيرها من المؤسسات الاجتماعية .
- استخدام العقارات التى لا تستغل الاستغلال الكامل لسبب أو لآخر ، مثل قاعة الاجتماعات بالقرية (الدوار) ، أروقة المساجد ، قاعات الكنائس ، والمدارس الابتدائية الريفية التى انخفض عدد المسجلين فيها بسبب تروح الأهالى إلى المدن أو لأى أسباب أخرى وكذلك يمكن تحويل بعض الفيلات والمساكن إلى دور حضانة ورياض أطفال وذلك إنتظاراً لتوفير مبانى معدة خصيصا لأن تكون مؤسسات للتربية قبل المدرسة .
- إلحاق فصول بالمدارس الابتدائية - التى تسمح مساحتها بذلك - تقبل الأطفال فى مرحلة الرياض ، وتزويدها بكل ما يخصص لتلك المرحلة بكل ما يساعد على تحقيق الأهداف المنشودة .
- استغلال بعض المساحات خارج المناطق السكنية فى إقامة هذه الدور بخامات محلية مبسطة قليلة التكلفة .

- إنشاء دور للحضانة متنقلة تعتمد على التركيبات الخفيفة الجاهزة الصنع مثل الأكشاك الخشبية ، على أن تقام فى الحدائق العامة أو أراضى الفضاء التى لم تستغل بعد .
- إنشاء مراكز اجتماعية فى الريف تكون متعددة الإختصاصات تشمل دور حضانة ورياض الأطفال .
- ضرورة تضافر الجهود بين الوزارات والهيئات المختلفة كوزارة الثقافة والأعلام والأوقاف والشباب والرياضة وغيرها بتقديم مؤسساتها التى ترعى الطفل لإستغلالها كرياض للأطفال فى الفترة الصباحية ، على أن تتولى وزارة التربية والتعليم بتزويدها بالإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لاستغلالها .

أما بالنسبة للشق الثانى من الخطة طويل المدى والذى يهدف إلى إقامة مؤسسات كافية تشيد خصيصاً لرعاية وتربية أطفال الروضة وتعليمهم ، على أن يكون ذلك وفق المواصفات الفنية والتربوية المطلوبة وهو ما يتطلب :

- إنشاء وتشغيل دور رياض الأطفال وفق نظام معين وبقانون يوحد صورة مؤسسات رياض الأطفال وشروطها وطرق تشغيلها والإشراف عليها ، والمواصفات الفنية التى ينبغى توافرها فى هذه المؤسسات ، وعلى أن تلتزم بهذه الشروط كل الجهات – أو الأفراد – التى تسعى لإقامة هذه المؤسسات سواء كانت عامة أو خاصة .
- إجراء دراسة مسحية شاملة لجميع مواقع مؤسسات رياض الأطفال لمرحلة ما قبل المدرسة تشتمل على عددها وحالتها وإمكانياتها وتجهيزاتها على مستوى جميع محافظات الجمهورية وذلك لضمان سلامة التخطيط المستقبلى والاستفادة بخريجات وشعب رياض الأطفال فى هذا الميدان .
- وضع خطة متدرجة للتوسع فى إقامة مؤسسات رياض الأطفال ، فى ضوء خريطة عامة تبين أماكن ومناطق إقامة هذه المؤسسات بأنواعها المختلفة (سواء مجانية أو بمصروفات ، لغات أو عربى) وفقا للاحتياجات الفعلية لمختلف البيئات المحلية ، على أن يعهد للمحافظات المختلفة مسئولية تنفيذ هذه الخطة كل فيما يخصه . على أن تقوم وزارة التربية والتعليم بمعاونه الجهات المختصة بتقديم العون المادى والبشرى لتلك البيئات التى تعجز إمكانياتها المحلية من تحقيق ، أهداف هذه الخطة ، وذلك ضماناً لوصول الخدمة التربوية للطفل فى أى مكان فى الجمهورية بما يحقق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية لجميع الأطفال .
- تحقيقاً للتوسع المنشود فى إقامة دور رياض الأطفال ونشرها على مستوى الجمهورية بهدف السعى نحو تعميم رياض الأطفال ، فان ذلك يتطلب :

أ – ضرورة تضافر جهود وزارة التربية والتعليم مع الهيئات والوزارات الأخرى التى ترعى الأطفال من سن ٤ – ٦ سنوات لإنشاء المزيد من دور رياض الأطفال على أن يكون الإشراف الفنى والتعليمى تابعاً لوزارة التربية والتعليم .

ب – تشجيع القطاع الخاص للتوسع فى إقامة دور رياض الأطفال ، ودعوة المؤسسات والشركات والبنوك للمساهمة فى تكاليف إقامة هذه المؤسسات الجديدة التى تؤدى رسالتها فى تربية طفل ما قبل المدرسة . على أن تقوم الدولة بتقديم المساعدات لمن يرغب فى فتح دور رياض الأطفال ويتوفر فيه الشروط اللازمة ، من بين هذه المساعدات والحوافز المقترحة ما يلى :

١ – تقديم القروض للراغبين فى إنشاء دور رياض الأطفال .

٢ – إعفاء أصحاب مؤسسات التربية قبل المدرسة من الضرائب .

٣ – إعفاء التجهيزات والوسائل التربوية المستوردة من الضرائب الجمركية .

٤ – تقديم مساعدات لأصحاب مؤسسات التربية قبل المدرسية فى شكل مبالغ مالية أو فى شكل تجهيزات ووسائل تعليمية .

٥ – تمليك الأفراد والهيئات الأراضى مجاناً –أو بأثمان رمزية أو بالتقسيط – مقابل التزامهم ببناء دور رياض أطفال على هذه الأراضي وبخاصة فى المدن الجديدة .

٦ – تبسيط الإجراءات القانونية اللازمة للحصول على التصريح بفتح دور الرياض .

– تشجيع إقامة مؤسسات تعاونية لإنشاء دور رياض الأطفال فى المناطق المختلفة يساهم فيها المواطنون بوجه عام وأسر الأطفال بوجه خاص .

– إلزام الأجهزة المسئولة عن تخطيط المدن والمجتمعات الجديدة والجمعيات التعاونية للإسكان بإنشاء مبان للتعليم قبل المدرسى فى كل تجمع سكانى جديد .

– إلزام المؤسسات التى توظف النساء فى أعمالها بإنشاء فصول لرياض الأطفال بها إذا توفر للالتحاق بالفصل عشرون طفلاً على الأقل من أطفال العاملات بها على أن تقوم وزارة التربية والتعليم بتوفير هيئة التدريس والإشراف التربوى عليها .

– العمل على إنشاء مبنى واحد يشمل روضة الأطفال والمدرسة الابتدائية تقليلاً للنفقات وتحقيقاً للتكامل والربط بين تعليم ما قبل المدرسة والمدرسة الابتدائية .

– ضرورة إعادة النظر فى المؤسسات الحاصلة على ترخيص سابق ، ولا تتوافر فيها شروط الإنشاءات التربوية (من حيث المبنى والتجهيزات والتسهيلات) .

ب – توفير المعدات والأجهزة والوسائل المناسبة :

إذا كان هناك اتجاه عام للاعتماد على رياض الأطفال كمؤسسة تربوية تسهم فى إعداد وتربية الأطفال ، فان ذلك يتوقف على مدى تحديث إمكانات تلك الرياض لتصبح إحدى المؤسسات التربوية الهامة فى العصر الحديث التى فى إمكانها خلق جيل يساير كل التغيرات بثقة وثبات ويشارك بفعالية فى تحقيق ذلك التغير .

إلا أن معظم الدراسات والتقارير تشير إلى أن هناك نقصاً واضحاً فى الأثاث والأجهزة والأدوات اللازمة لتنفيذ البرامج والأنشطة المختلفة لدور الحضانة والرياض . وهو ما يتطلب إيجاد حلول وبدائل سريعة لهذه المشكلة ، إذ أن نجاح مؤسسات التعليم قبل المدرسى فى مهمتها لن يتحقق إلا من خلال البيئة المثيرة للأطفال للتعلم ، ومما يسهم فى توفير هذه البيئة توفير أدوات اللعب والموسيقى والتربية الرياضية والوسائل السمعية والبصرية وما إلى ذلك .

وإذا كانت هذه المشكلة تعود فى المقام الأول إلى ضعف التمويل المتاح ، إلا أن التحدى الحقيقى الذى يواجهنا هو كيفية إبداع حلول غير تقليدية لها ، إذ أن الإصرار على اتباع الأساليب والنماذج المستخدمة فى بعض البلاد المتقدمة والغنية فى توفير الأثاث والأجهزة والوسائل أمر قد يعوق التوسع فى التعليم قبل المدرسى .

وفى هذا المجال تبرز المعادلة الصعبة وهى كيفية توفير المعدات والوسائل المناسبة لتربية الأطفال فى هذه المرحلة بأقل تكلفة ممكنة . لذا يمكن طرح عدة مقترحات فى هذا الصدد منها :

- لا ينبغى أن يكون المعيار فى إختيار الأثاث والأجهزة والمعدات فخامة مظهرها ودقة صنعتها ، بل مدى فائدتها فى رعاية الأطفال وتعلمهم ، فيمكن لكل مؤسسة أن تستفيد بتصنيع أثاثها ومعداتها من إمكانيات البيئة المحلية من خامات وعمال ، بل يمكن أيضاً أن تستفيد من الجهود الذاتية التطوعية والتبرعات العينية التى يقدمها المواطنون وأولياء الأمور والشركات والمصانع .
- يمكن بقليل من النفقات توفير أدوات وأجهزة ووسائل بسيطة مثل الصور واللوحات وأدوات الرسم والألوان وغيرها مما يمكن توفيره من تلك الوسائل التى تعمل على جذب انتباه الأطفال وتحدى قدراتهم .
- يمكن استخدام ما يتاح من مصادر البيئة المحلية بإمكانياتها وإعتبارها بمثابة مكان لتعلم طفل ما قبل المدرسة الابتدائية مثل :

أ – تنظيم زيارات ورحلات ومعسكرات مستمرة للأطفال .

ب – تصنيع الوسيلة التعليمية من خامات البيئة المحلية التى يعرفها الطفل ويتعامل معها . فالبيئة المحلية مجال فسيح لإنتاج الوسائل التعليمية ومن الممكن استغلال خاماتها ومواردها فى خدمة المنهج ، وإنتاج وسائل تساعد على التعليم كالإستعانة بالنباتات المختلفة والبذور ، والطيور والحيوانات والتى يمكن استغلالها كوسيلة حية أو محنطة.

- تدريب المعلمات على توفير الوسائل التعليمية وصنعها من خامات متوافرة ، بل من الممكن أن يشارك فى هذا الأطفال كجزء من أنشطتهم العملية والفنية .
- أن تتضمن برامج المدارس الصناعية والفنية تصنيع بعض اللعب والأثاث والتجهيزات اللازمة لرياض الأطفال وفق المواصفات القياسية المناسبة ، على أن تزود بها دور رياض الأطفال فور تصنيعها .
- إنشاء صناعة محلية قومية لإعداد الوسائل التعليمية لرياض الأطفال تراعى فى تصورها لهذه الوسائل التربوية والترفيهية الخصائص النمائية للأطفال ، والخصائص الثقافية والاجتماعية لبيئاتهم ، ويمكن أن يسهم فى ذلك الوزارات المعنية .

وجدير بالذكر أنه صدر حديثا القرار الوزارى رقم ٢ لسنه ١٩٩٦ [1] والذى ينص على إنشاء مركز لإعداد الوسائل التعليمية لرياض الأطفال يكون تابعاً لقطاع الخدمات بديوان عام وزارة التربية والتعليم على أن يقوم المركز بتحقيق مجموعة من الأهداف من بينها :

- صناعة الوسائل التعليمية ولعب الأطفال وتوفير نماذج للإستعانة بها فى المدارس .
- إرشاد المعلمات إلى الخامات والأدوات التى تستخدم فى إنتاج الوسائل التعليمية وكيفية استخدامها لتحقيق الغرض المنشود منها فى العملية التعليمية .
- إنتاج شرائط فيديو وشرائط سمعية لاستغلال المساحات والخامات والأدوات بطريقة علمية.
- إصدار مجلة تعليمية تربوية لأطفال ما قبل المدرسة .
- حث أصحاب رؤوس الأموال على الاتجاه نحو هذه الصناعات ، مع توفير امتيازات تشجيعاً لهم مثل إعفائهم من الرسوم الجمركية المستحقة على المواد المستوردة ، بالإضافة إلى أن هذا الإجراء من شأنه أن يخفض تكلفة الإنتاج وأن يجعل ثمنه فى متناول أكبر عدد ممكن المواطنين .

---

(١) – وزارة التربية والتعليم : القرار الوزارى رقم ٢ بتاريخ ١٩٩٦/١/٧بشأن انشاء مركز لاعداد الوسائل التعليمية لرياض الاطفال المادة الاولى والثالثة من القرار .

- تشجيع مؤسسات إنتاج لعب الأطفال القائمة على تقديم بعض إنتاجها من اللعب والوسائل التعليمية كهدايا لمؤسسات دور الحضانة ورياض الأطفال ، مقابل توفير بعض التسهيلات أو الامتيازات لها ، مثل تقديم تسهيلات جمركية أيضا ، تقديم خدمات إعلانية مجانية لها فى وسائل الإعلام وفقاً لحجم خدماتها وإسهاماتها .

٥ - **من حيث التمويل :**

إن المشكلة الرئيسية التى قد تقف عقبة أمام النهوض بدور رياض الأطفال - كماً وكيفاً - هي نقص الميزانيات المخصصة ، خاصة بالنسبة لمؤسساته الحكومية التى تضم أطفال الفئات ذات المستوى الاجتماعى والاقتصادى المنخفض ، والتى هى فى حاجة ماسة له.

وفى نفس الوقت الذى تقصر فيه إمكانيات الدولة - فى الوقت الحاضر - عن تمويل هذا النوع من التعليم بالقدر الكافى ، وبالتالى عدم إمكانية الالتزام والوفاء بالمتطلبات لهذه المرحلة بين ميزانية الدولة ، يكون هناك زيادة مطردة فى أعداد السكان وارتفاع نسب المواليد وشدة الإقبال على الالتحاق بدور الرياض ، وهو ما يتطلب البحث عن مصادر متعددة للتمويل . وفى هذا الصدد يمكن اقتراح ما يلى :

أ - إنشاء صندوق خاص لخدمات تعليم ما قبل المدرسة - مرحلة الرياض - يكون معاونا للإعتمادات المخصصة لهذه المرحلة فى الموازنة العامة للدولة .

موارد الصندوق :

ويقترح أن تتكون مالية الصندوق من المصادر الآتية :

- الرسوم والمصاريف التى تحصل من الأطفال نظير التحاقهم بدور رياض الأطفال الحكومية ، ونسب من الرسوم التى تحصل بالرياض الخاصة .
- إصدار طابع بريد خاص بخدمات تعليم ما قبل المدرسة .
- توجيه الدعوة لجميع المؤسسات والشركات والمصانع الإنتاجية بتخصيص جزء من أرباحها لتمويل مشروعات التعليم قبل المدرسى .
- مساهمة الهيئات النقابية والمؤسسات الدينية والمنظمات الشعبية فى تمويل رياض الأطفال مثل صندوق الزكاة ، والجمعيات الخيرية ، وما تسهم به صناديق المحافظات المختلفة .
- دعوة أصحاب المشروعات المختلفة للمساهمة فى تمويل هذا الصندوق فى مقابل تقديم خدمات وتيسيرات لهم .

- الطلب إلى الهيئات الدولية المختلفة - والتى تعنى بهذه المرحلة العمرية للأطفال - لتقديم المعونة الممكنة لرياض الأطفال سواء كانت معونة مالية أو على هيئة أجهزة وأدوات مختلفة.
- الجهود الذاتية والتبرعات والهبات والمعونات المختلفة وطنية وأجنبية .

أوجه الصرف :

على أن توجه إيرادات الصندوق للصرف على الخدمات التعليمية الملحة فى مرحلة رياض الأطفال والتى تعجز الاعتمادات الحكومية عن الوفاء بها ، مثل :

- استكمال الخدمات التعليمية بالمدارس القائمة ، وبصفة خاصة الوسائل التعليمية ووسائل النشاط المدرسى ، والمكتبات وما إلى ذلك .
- الإسهام فى ترميم وإصلاح المبانى التعليمية القائمة ، واستكمال بعض المرافق الضرورية بها .
- رعاية الأطفال المعوقين والأطفال المحرومين ثقافياً واجتماعياً .
- الإسهام فيما يلزم من إنشاءات جديدة لدور رياض الأطفال لزيادة نسبة الاستيعاب سنويا من الأطفال بالرياض .
- تخصص الدولة جزءاً مناسباً من موازنتها العامة لخدمات تعليم ما قبل المدرسة يتناسب مع أهميته هذه المرحلة ، ومع عدد الأطفال ونسبتهم إلى مجموع السكان ، حيث بلغ عدد الأطفال فى الفئة العمرية ما بين ٤ - ٦ سنوات ٣١٤٧٠٠٠ لعام ١٩٩٦ وهو ما يمثل حوالى ٥,٢٪ من إجمالي عدد السكان الذى قدر بـ ٦٠٦٠٤٠٠٠ لعام ١٩٩٦ نسمة لنفس العام [١] وكذلك يتناسب مع الاتجاه العام للدولة لتعميم رياض الأطفال وإدراجها فى السلم التعليمى .

٦ - من حيث توفير فرص الالتحاق لجميع الأطفال :

إذا كان إتاحة فرصة لتهيئة طفل ما قبل المدرسة وإعداده إعداداً شاملاً ومتكاملاً جسمياً ووجدانياً واجتماعياً وعقلياً ، أمراً أساسياً وضرورياً ، فإن شريطة هذا أن يكون الإعداد حقاً لكل الأطفال المحرومين ثقافياً واجتماعياً قبل غيرهم .

- وإذا كان الحل الأمثل لجعل التربية قبل المدرسية فى متناول جميع الأسر هو ضمان مجانيتها ، لكن إستحالة بلوغ هذا الهدف فى الوقت الحالى ، وحتى على مدى قريب ، يحتم

---

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء : بيان بالاسقاطات السكانية القومية لجمهورية مصر العربية حتى عام ٢٠١٧ ، وحدة تقديرات وإسقاطات السكان .

التفكير فى إجراءات بديلة يكون من شأنها أن تقضى على الحاجز المادى الذى يحول دون إلحاق أطفال الفئات المحرومة بالحضانات والرياض :

- ومن بين هذه الإجراءات التى تقترحها الدراسة ما يلى :

أ - العمل على أن تكون مساهمة أولياء الأمور رمزية فى نفقات تربية أطفالهم فى دور رياض الأطفال التابعة للدولة . ويمكن أن تحدد هذه المساهمة المادية فى ضوء دخل الأسرة الشهرى أو السنوى وذلك حتى يتمكن ذوو الدخل المنخفض من الاستفادة من الخدمات المقدمة فى رياض الأطفال .

ب - كذلك تخصيص نسبة معينة من نسب الالتحاق بدور الرياض المختلفة والتابعة للدولة للأطفال الذين ينتمون لأسر محرومة ، والسماح لهم بالتسجيل المجانى بالرياض ، وبالتمتع بمجانية الوسائل التربوية . وذلك بعد بحث حالتهم الاقتصادية والاجتماعية .

جـ - إصدار تشريع تلزم الدولة فيه مؤسسات التربية قبل المدرسة التابعة للقطاع الخاص ، يتحديد نسبة معينة من فرص الالتحاق بدور الرياض التابعة لها لأطفال الطبقات الفقيرة مقابل مساهمة مادية رمزية من أولياء الأمور مع ضبط حد أقصى لهذه المساهمة ، وفى المقابل تقدم الدولة لهذه المؤسسات بعضاً من المساعدات والتسهيلات .

د - تخصيص جزء من المصروفات التى تدفعها الأسر القادرة لأطفالهم الملتحقين بدور الرياض سواء الحكومية أو الخاصة من أجل تمويل المؤسسات المجانية التى تخدم أطفال الأسر غير القادرة .

هـ - ضرورة العمل عل وضع معايير محددة يتم فى ضوئها تحديد المصروفات التى تحصل من أولياء الأمور نظير التحاق أطفالهم بالروضات الخاصة ، على أن يلتزم صاحب كل روضة خاصة بهذه المعايير ، وعلى أن تتولى وزارة التربية والتعليم متابعة ذلك .

و - توجيه مزيد من العناية لفئات المعاقين فى سن ما قبل المدرسة ، وذلك بإنشاء مؤسسات تربوية تتلاءم ومتطلبات تلك الفئات ، والعمل على إعداد المعلمين والمعلمات المختصين فى هذا الشأن والتخطيط لإدماج المعاقين فى التعليم قبل الابتدائى فى دور رياض الأطفال لتنمية هذه الفئة من الأطفال أسوة بغيرها وتمشيا مع الاتجاهات العالمية فى هذا المضمار .

٧ - من حيث بدائل التعميم :

مع التسليم بان تعميم تربية طفل ما قبل المدرسة فى مصر - فى الفئة العمرية "٤-٦" أصبحت من المسلمات ، على اعتبار أن هذه المرحلة من أهم مراحل تشكيل الطفل واكتسابه المهارات الأساسية ومراعاة لقدرات الطفل المتنامية فى هذه السن . فان ذلك

يدعو إلى ضرورة الوقوف على حجم المسئوليات والأعباء المالية التى يتم مواجهتها فى سبيل تحقيق هذا الهدف . وذلك لان تعميم رياض الأطفال يواجه بمشكلة ذات بعدين :

البعد الأول : إنه لم يستكمل بعد الاستيعاب ، بالنسبة للمرحلة الإلزامية فى صورتها الحالية – وهى ثمانى سنوات دراسية – وبالتالى فان مراحل تعميم رياض الأطفال لا يمكن أن تكون بخطى أسرع مما تحتمله الموارد المالية والمتاح من القوى البشرية المؤهلة .

البعد الثانى : هناك قضية التجويد فى التعليم ، وتدارك نواحى الضعف والقصور القائمة حاليا، والعمل على إلا يكون تعميم الرياض على حساب التضيحة بجودة العملية التعليمية.

تلك هى المعادلة الصعبة التى تواجهها قضية تعميم رياض الأطفال ، والتى تتطلب موائمة عاقلة ومتوازنة فى توزيع الجهود والاعتمادات المالية المتاحة بين هذين المجالين .

وإزاء هذه المعادلة الصعبة ، هناك بديلان لتعميم الرياض :

أ – تعميم رياض الأطفال لمدة سنتين دراسيتين تسبق المرحلة الابتدائية :

على أن تسير خطة التعميم فى مراحلها التنفيذية بخطى وئيدة ، ومتدرجة على سنوات عديدة – تصل لعشر سنوات – وفى ضوء الإمكانات المتاحة (مادية ، بشرية ، مالية) .

ب – تعميم رياض الأطفال لمدة سنه دراسية واحدة تسبق المرحلة الابتدائية :

حيث تبدأ خطة التعميم بمن بلغوا الخامسة من العمر فيتم حصر أعدادهم وتحسب التكلفة وتحدد الموارد المتاحة ، ويدرس شكل ومكان استيعابهم ، إلى آخر ما تتطلبه عملية حل مظلة التعليم ما قبل المدرسة لتشملهم ، على أن يتم وضع خطة خمسية لتحقيق هذا الهدف . وبانتهاء المدة المحددة للخطة تكون مظلة تعليم ما قبل المدرسة قد شملت كل الأطفال الذين بلغوا سن الخامسة . ثم إذا ما تحقق ذلك يمكن البدء فى التفكير فى توسيع نطاق مظلة تعميم رياض الأطفال لتشمل الأطفال الذين بلغوا الرابعة من العمر .

ولهذا البديل مزايا منها :

- أنه بالإمكان الإسراع فى تحقيق هدف التعميم فى وقت قريب ، فالإكتفاء بسنه واحدة لرياض الأطفال يجعل التكلفة المطلوبة ايسر بكثير على ميزانية الدولة .
- كما أنه من الممكن إضافة السنة الدراسية إلى المدرسة الابتدائية ذات الخمس سنوات لتكون مدرسة واحدة تجمع بين تعليم ما قبل المدرسة والمرحلة الأولى من التعليم الإلزامى وبحيث يمكن الاستغناء – ولو مؤقتاً – عن إقامة مدارس مستقلة ، وهو ما يوفر فى عدد

المبانى المدرسية وفى الإدارة التعليمية وعلى أن تلحق فصول بهذه المدارس لاستقبال الأطفال فى سن الالتحاق بالروضة .

ومن الجدير بالذكر أن مؤتمر تطوير مناهج التعليم الابتدائى الذى عقد فى فبراير ١٩٩٣ تضمن توصية تشتمل على هذين البديلين ، فقد جاء فى التقرير الختامى ما نصه : " العمل على أن تصبح مرحلة رياض الأطفال بعاميها جزءاً من التعليم الأساسى الإلزامى وإذا ما حالت الإمكانات دون التنفيذ فيمكن حالياً الاقتصار على عام دراسى واحد مع التخطيط لتوفيره لجميع الأطفال ذكوراً وإناثاً فى الريف والحضر والبادية " (١)

٨ - من حيث مراحل تعميم رياض للأطفال :

وللاقتراب من تحقيق هدف تعميم الرياض لابد من تقسيم العمل إلى مراحل وإلى إجراءات عملية قابلة للتنفيذ ، لذا يتمثل هذا الجزء فى اقتراح تدريجى ، يُمكّن من تطبيق ما ورد في الفقرات السابقة من خطوط إرشادية موجهه ، وذلك على ثلاث مراحل :

أ - مرحلة أولى :

تتميز بإعطاء الأولوية لنشر مؤسسات رياض الأطفال حسب الإمكانات المتاحة ولو كانت منقوصة .

ويكون نشر مؤسسات التربية قبل المدرسة فى هذه المرحلة منطلقاً من الإمكانات المتوفرة فى كل محافظة وإقليم ، فإذا كان بها نقص ينبغى قبول الحلول الوسطى والمؤقتة سواء من حيث إطارها المادى " المبانى - التجهيزات - الوسائل ، وما إلى ذلك " أو البشرى " كفاءة المعلمات " أو من حيث المحتوى " المناهج " .

وتستغل هذه المرحلة من ناحية أخرى لإعداد وتدريب الإطار البشرى المتخصص استعداداً لمواجهه متطلبات المرحلتين التاليتين .

وعلى صعيد أخر ، يتم تحديد الفئات الأولى بالرعاية ليتم البدء بهم . مثل أطفال الأحياء الشعبية الفقيرة فى المدن الكبيرة ، وأطفال المناطق النائية البعيدين عن كل وسائل ووسائط الثقافة والحضارة ، والأطفال المعاقين جسمياً أو عقلياً أو نفسياً أو اجتماعياً .

ب - مرحلة ثانية :

تكون الأولوية فى هذه المرحلة للاتجاه نحو التوسع تدريجياً فى نشر مؤسسات التربية قبل المدرسة مع تحسين نوعيتها من حيث إعداد وتأهيل المعلمات ، ومن حيث المناهج .

---

(١) وزارة التربية والتعليم : مؤتمر تطوير مناهج التعليم الابتدائى فى الفترة من ١٨ - ٢٠ فبراير ١٩٩٣ ، مرجع سابق ، ص ٧٦ .

بينما يستمر توخى المرونة والواقعية فيما يتعلق بالإطار المادى لهذه المؤسسات واستثمار كل الإمكانات المحيطة بصرف النظر عن جودتها . وذلك مع مواصلة الجهد المبذول فى الميادين الصحية والغذائية للأطفال فى هذه المرحلة ، مع العمل على تطوير الخدمات المقدمة فى هذا المضمار وتحسين نوعيتها وتكيفها بحسب نتائج المرحلة الأولى .

جـ - مرحلة ثالثة :

أما المرحلة الثالثة فتخصص لتعميم التربية قبل المدرسة فى ٤ - ٦ سنوات (مرحلة رياض الأطفال) . وتوحيد انتمائها إلى وزارة التربية والتعليم ، مع بذل أقصى جهد فى سبيل تحسين إطارها المادى من بيانات وتجهيزات ووسائل تعليمية .

مع ملاحظة :

- إعطاء الأولوية خلال المرحلتين الأوليين للريف والمناطق الحضرية المحرومة ، وكذلك للمعوقين على أن يتحقق التوازن المنشود فى أثناء المرحلة الثالثة .
- تحديد المدة الزمنية التى تستوجبها كل مرحلة من المراحل الثلاث على أن يتم متابعتها باستمرار وتقويم نتائج كل مرحلة فى نهاية المدة المحددة لها بما يساعد على الاستفادة من النتائج وبما يحقق نوعاً من التغذية الراجعة التى تساعد على مراجعة مكونات كل مرحلة بما يحقق التوافق مع الظروف المتاحة والمرونة والتكيف مع كل جديد .

هكذا تكون الدراسة قد تناولت عرض الملامح الرئيسية للتصور المقترح لتعميم رياض الأطفال فى جمهورية مصر العربية والتى تتمثل فى الآتى :

الجوانب الكمية : وذلك بتحديد الاحتياجات الكمية اللازمة من المقاعد الدراسية والفصول والمعلمين والمشرفين والوكلاء والمديرين ، لتشمل دور رياض الأطفال جميع الأطفال فى المرحلة العمرية من ٤ - ٦ سنوات والذين يتوقع أن يصل عددهم إلى ما يزيد عن ثلاثة ملايين طفل فى ضوء الإسقاطات المستقبلية لعدد الأطفال ، وذلك خلال خطة زمنية مقترحة لعشر سنوات بدءاً من عام ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٥ .

الجوانب الكيفية : لم يقتصر التصور المقترح على تحديد الإحتياجات الكمية اللازمة لتعميم رياض الأطفال وإنما تناول الجوانب الكيفية المختلفة للمنظومة التعليمية لرياض الأطفال ،بهدف مواجهة تلك الصعوبات التى تعوق إمكانية نشر وتعميم رياض الأطفال ، إبتداءً من الأهداف التى ينبغى أن تحدد تحديداً دقيقاً مع صياغتها إجرائياً ، والعمل على إيجاد منهج موحد لجميع مؤسسات

رياض الأطفال بمصر على اختلاف تبعيتها ، وأن تصمم تلك المناهج بما يحقق النمو المتوازن للطفل عقلياً وإجتماعياً وصحياً ووجدانياً .

تضمن التصور أيضاً عرض بعض المقترحات بشأن إعداد المعلمة وتدريبها أثناء الخدمة وتوفير الحوافز المادية والأدبية والمهنية المناسبة لجذب أفضل العناصر إلى ميدان العمل برياض الأطفال ، والعمل على إيجاد بدائل سريعة لسد النقص فى عدد العاملات فى هذا الميدان .

ثم تناول التصور بعض الإجراءات للمساهمة فى إيجاد بدائل سريعة لتوفير المبانى والتجهيزات للتوسع المرحلى المرتقب سنوياً فى عدد الأطفال الملتحقين بدور رياض الأطفال، على أن يتم الاكتفاء بحد أدنى من الشروط المثلى لفتح هذه الروضات ، مع تقديم بعض الخطوط العامة التى تراعى عند إقامة مؤسسات تشيد خصيصاً وفقاً للمواصفات الفنية والتربوية المطلوب توافرها فى هذه الدور لتحقيق هدف تعميم رياض الأطفال لتشمل جميع الأطفال فى سن الالتحاق بالروضة .

ونظراً لعدم إمكانية الاعتماد كلياً على ميزانية الدولة فى الإلتزام والوفاء بالمتطلبات اللازمة لمد مظلة الرعاية لتشمل جميع الأطفال فى الفئة العمرية المستهدفة للالتحاق بالروضة، وخاصة أن مظلة التعليم الأساسى لم تشمل بعد جميع الأطفال فى سن الإلزام . فقد تضمن التصور بعض المقترحات للبحث عن مصادر متعددة لكى تسهم فى تمويل هذا النوع من الرعاية والتربية لطفل الروضة بهدف القضاء على الحاجز المادى الذى يحول دون إلحاق أطفال الفئات الفقيرة بدور الرياض .

وانتهى التصور بمحاولة طرح بدائل لتعميم رياض الأطفال وفقاً لمراحل مقترحة وبهذا يكون قد تضمن تقديم الخطوط الإرشادية الموجهة لتعميم رياض الأطفال بجمهورية مصر العربية بجانبيه الكمى والكيفى . وبهذا تكون الدراسة قد بلغت غايتها المنشودة .